

الموضوع :

التشریعات الیمنية

قرار رقم 160 لسنة 1424 ميلادية بشأن
اعادة تنظيم اللجنة الوطنية لمكافحة
الاستعمال غير المشروع للمخدرات
والمؤثرات العقلية

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 15

السنة الثالثة والثلاثون

**قرار اللجنة الشعبية العامة
 رقم (160) لسنة 1424 ميلادية
 بشأن اعادة تنظيم اللجنة الوطنية
 لمكافحة الاستعمال غير المشروع
 للمخدرات والمؤثرات العقلية**

اللجنة الشعبية العامة
 بعد الاطلاع على القانون رقم (106) لسنة 1973 افرنجي باصدار القانون
 الصحي .

وعلى القانون رقم (55) لسنة 1976 افرنجي باصدار قانون الخدمة المدنية .
 وعلى القانون رقم (15) لسنة 1981 افرنجي بشأن نظام المرتبات للعاملين
 الوطنيين بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

وعلى القانون رقم (7) لسنة 1990 افرنجي بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية .
 وعلى القانون رقم (3) لسنة 1423 ميلادية في شأن اللجان الشعبية .

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (811) لسنة 1988 افرنجي بتشكيل
 اللجنة الوطنية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية .

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (287) لسنة 1423 ميلادية بتنظيم
 الجهاز الاداري للجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي .

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (24) لسنة 1424 ميلادية بشأن اعتناد
 الاستراتيجية الوطنية لتوفير الصحة للجميع وبالجميع .

وببناء على ماعرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي
 بكتابه رقم (ل . ش . ع . 5 . 7559) المؤرخ في 25 / 6 / 1424 ميلادية .

قررت

مادة (1)

تشكل لجنة تعمل تحت اشراف اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان
 الاجتماعي تسمى (اللجنة الوطنية لمكافحة تعاطي وادمان المخدرات) وذلك على النحو
 الآتي :-

- 1 - مندوب عن اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي

رئيساً للجنة ومديراً تنفيذياً لها

2 - مندوبيان عن اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام

3 - مندوب عن اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي

4 - مندوب عن اللجنة الشعبية العامة للاعلام والثقافة

5 - مندوب عن اللجنة الشعبية العامة المؤقتة للدفاع

6 - مندوب عن صندوق الضمان الاجتماعي

7 - مندوب عن الهيئة العامة للأقاوف

8 - استاذ علم اجتماع من كلية العلوم الاجتماعية

9 - استاذ علم نفس من كلية العلوم الاجتماعية

10 - مندوب عن جمعية الهلال الاحمر العربي الليبي

11 - مدير عام الادارة العامة للرعاية الاجتماعية والنشاط الاهلي .

12 - مدير عام الادارة العامة للصيدلة والمعدات والمستلزمات الطبية .

13 - مندوب عن كل مستشفى تخصصى للامراض النفسية

14 - ثلاثة من الخبراء ذوى الاهتمام بمكافحة المخدرات

15 - مندوب عن اللجنة الوطنية للتخطيط الاجتماعى .

تتولى الجهات المشاركة في عضوية اللجنة ترشيح مندوبيها وتتولى اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي اختيار رئيس اللجنة ومديراً تنفيذياً ومندوبي المستشفيات والخبراء ذوى الاهتمام بمكافحة المخدرات ، ويراعى ان لا تقل درجة مندوبي الجهات العامة عن درجة مدير عام أو ان يكون من شاغلى الوظائف الإشرافية أو التخصصية .

مادہ (2)

تهدف اللجنة الوطنية للوقاية من تعاطي وادمان المخدرات إلى تحقيق الـ اـاف

التالية :-

إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة التعاطي والادمان ، والعلاج من الادمان .
ومضاعفاته .

تشجيع البحث والدراسة في مجال المخدرات والمؤثرات العقلية التي يساء استعمالها .

التعاون مع المستشفيات والمصحات التي يعالج بها المدمنون حاليا لتحسين مستوى العلاج والظروف النفسية والاجتماعية للمعالجين والقيام بالاشراف الفنى على الاقسام أو الوحدات الختصة بعلاج المدمنين .

العمل على إنشاء المصحات والمجتمعات الختصة بعلاج المدمنين وتهيئة الظروف الملائمة لإعادة استيعابهم كمواطنين صالحين وافراد اسوياء .

تشجيع المتعاطين والمدمنين وأولياء أمرهم على التقدم للعلاج مع المحافظة على سرية البيانات الشخصية الخاصة بهم .

رعاية المدمنين الذين انتهى علاجهم بنجاح والمفرج عنهم في قضايا المخدرات .
العمل على الاستفادة من خبرة وامكانيات هيئة الأمم المتحدة والمنظمات
والجمعيات ذات العلاقة في مجال مكافحة المخدرات .

إعداد الدراسات العلمية التي تهدف إلى مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية
وإعداد الخطط للحد من انتشارها والتعرض لمضارها .

دراسة أساليب مكافحة تهريب المواد المخدرة وتبصير الرأى العام والجهات المعنية
بأضرار المخدرات من النواحي المختلفة ولاسيما الاقتصادية والنفسية والاجتماعية
بهدف المساعدة في نجاح المكافحة .

وضع برامج توعية للفئات المستهدفة وخاصة الشباب لبيان خطورة تعاطي
المخدرات والمواد المؤيرة والأثر السلبي لها على بناء الفرد والمجتمع .

تجميع المعلومات المتعلقة بالبيانات الخاصة بالمخدرات والمؤثرات العقلية من حيث
تهريبها وتعاطيها وأنواعها وأسباب الادمان وطرقه ، وذلك للاستفادة منها في
دراسة هذه الظاهرة علميا .

إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية والمشاركة فيها وتنظيم الحلقات الدراسية وقوافل
التوعية وإعداد أشرطة الخيالة والبرامج الاذاعية المرئية والمسنوعة لمواجهة هذه
الظاهرة .

اقتراح المساهمة المشتركة في تنفيذ البرامج والخطط الموضوعة من قبل الوحدات الإدارية والشركات والمؤسسات العامة للوقاية من المخدرات .

التعاون مع المنظمات والهيئات والمراكمز والمعاهد العامة والخاصة ذات العلاقة بعمل اللجنة وتبادل الخبرة والمعلومات معها بهدف تحقيق أغراض اللجنة .

مادة (3)

يحدد المركز الرئيسي للجنة ومقرها القانوني بقرار من اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي ، ويجوز لها ان تنشئ فروعاً بالمناطق كلما طلبت المصلحة العامة ذلك .

مادة (4)

يكون للجنة مدير تنفيذى يتولى رئاسة اللجنة ويصدر باختياره قرار من اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي ويختص بإدارة شئون اللجنة إدارياً ومالياً وتسيير العمل اليومى بها ، وله على وجه الخصوص :-

- 1 - العمل على تنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة في ضوء الخطة أو البرنامج أو القرار المتخذ لمكافحة المخدرات وتعاطيها وعلاج المدمنين بها .
- 2 - إعداد الخطط والبرامج التنفيذية الكافية ب لتحقيق اهداف اللجنة .
- 3 - إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي .
- 4 - اقتراح إنشاء فروع للجنة داخل الجماهيرية العظمى .
- 5 - إعداد مشاريع اللوائح الداخلية لتنظيم العمل باللجنة .
- 6 - تشكيل اللجان العلمية وفرق العمل .
- 7 - الإشراف على الأنشطة العلمية والبحثية .
- 8 - ممارسة الاختصاصات الإدارية والمالية في حدود المخصصات المالية للجنة ووفقاً لأحكام التشريعات النافذة .
- 9 - تمثيل اللجنة في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء .
- 10 - قبول التبرعات غير المشروطة .
- 11 - توقيع العقود وابرام الاتفاقيات التي تكون اللجنة طرفاً فيها ومتابعة سير العمل اليومى باللجنة .

12 - إعداد تقارير دورية عن سير العمل .

13 - دعوة اللجنة للانعقاد .

14 - تقديم تقارير دورية للجنة .

ولاتكون الفقرات (3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 11) نافذة ، إلا بعد اعتمادها من اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي .

مادة (5)

تمول مشاريع اللجنة من :-

1 - ما يخصص لها من دعم في الميزانية العامة .

2 - فائض استثمار ما يخصص لها من أموال منقولة وغير منقولة .

3 - الهبات والتبرعات الغير مشروطة التي تقبلها اللجنة .

مادة (6)

لللجنة فتح حساب أو أكثر بأحد المصارف التجارية العاملة بالجماهيرية العظمى .

مادة (7)

تولى اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية فحص ومراجعة حسابات اللجنة ، وفقاً للتشرعيات النافذة .

مادة (8)

على اللجنة أن تقدم إلى اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي تقريراً سنوياً عن أعمالها .

مادة (9)

يلغى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (811) لسنة 1988 افنجي ، بتشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية ، كما يلغى كل حكم آخر يخالف أحكام هذا القرار .

مادة (10)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 10 / صفر /
الموافق : 8 / ناصر / 1424 ميلادية